29 March 2006
Arabic

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٤٠٣ المعقودة في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، في ما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "عدم الانتشار"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويشير إلى حق الدول الأطراف، بما يتفق والمادتين الأولى والثانية من المعاهدة، في تطوير البحوث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز.

"ويلاحظ مجلس الأمن ببالغ القلق العديد من تقارير وقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتصلة ببرنامج إيران النووي، التي أبلغها المدير العام للوكالة إلى المجلس، بما في ذلك قرار مجلس الوكالة المتخذ في شباط/فبراير (GOV/2006/14).

"ويلاحظ مجلس الأمن أيضا ببالغ القلق أن تقرير المدير العام المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (GOV/2006/15) يورد عددا من القضايا والشواغل العالقة، ومن بينها مواضيع يمكن أن يكون لها بعد نووي عسكري، وأنه ليس في وسع الوكالة استنتاج أن إيران خالية من أي مواد أو أنشطة نووية غير معلنة.

"ويلاحظ مجلس الأمن ببالغ القلق قرار إيران استئناف الأنشطة المتصلة بالتخصيب، بما في ذلك البحوث والتطوير، وتعليق تعاونها مع الوكالة الذي ينص عليه البروتوكول الإضافي.

"ويهيب مجلس الأمن بإيران القيام بالخطوات التي دعا إليها مجلس محافظي الوكالة، لا سيما في الفقرة الأولى من منطوق قراره GOV/2006/14، والتي تعتبر أساسية لبناء الثقة في الطابع السلمي الخالص لبرنامجها النووي، ولتسوية المسائل العالقة، ويشدد في هذا الصدد على الأهمية الخاصة التي تكنسيتها إعادة العمل بالتعليق



التام والمستمر لجميع الأنشطة المتصلة بالتخصيب وأنشطة إعادة المعالجة، بما في ذلك البحوث والتطوير، على أن تتحقق الوكالة من ذلك.

”ويعرب مجلس الأمن عن اقتناعه بأن هذا التعليق وامتنال إيران التام المثبت للمتطلبات التي دعا إليها مجلس محافظي الوكالة من شأنهما الإسهام في إيجاد حل دبلوماسي عن طريق التفاوض يضمن أن برنامج إيران النووي هو للأغراض السلمية حصراً، ويشدد على رغبة المجتمع الدولي في العمل على نحو إيجابي للتوصل إلى هذا الحل، الذي سيعود أيضاً بالنفع على عدم الانتشار النووي في أماكن أخرى.

”ويؤيد مجلس الأمن بقوة دور مجلس محافظي الوكالة ويشيد بالمدير العام للوكالة وبأمانتها ويشجعهما على ما يبذلانه من جهود مهنية وحيادية مستمرة في سبيل تسوية القضايا العالقة في إيران، ويشدد على ضرورة مواصلة الوكالة عملها الرامي إلى توضيح القضايا العالقة المتصلة ببرنامج إيران النووي.

”ويطلب مجلس الأمن إلى المدير العام للوكالة أن يقدم، في غضون ٣٠ يوماً، تقريراً إلى مجلس محافظي الوكالة، وبشكل مواز، إلى مجلس الأمن لكي ينظر فيه، وذلك عن عملية امتثال إيران للخطوات التي دعا إليها مجلس الوكالة“.